

INFCIRC/946

٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠

نشرة إعلامية

توزيع عام

عربي

الأصل: إنكليزي

رسالة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة

- ١- تلقت الأمانة رسالة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ وردت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة، ترد طيها رسالة من معالي الدكتور محمد جواد ظريف، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
- ٢- ويُعمَّم طيه للإحاطة نص الخطاب ونص الرسالة بناءً على طلب البعثة الدائمة.

البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى

الرقم ٥٣٧٠٠٠

تُهدي البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا أطيّب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويُشرفها أن ترفق طيّه رسالة موجّهة في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٢٠ إلى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من معالي الدكتور محمد جواد ظريف، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، بشأن انسحاب الولايات المتحدة غير القانوني من خطة العمل الشاملة المشتركة وموقفها المتهور وغير القانوني بعد ذلك في تجاهل كامل لقواعد وممارسات القانون الدولي الراسخة التي تشكّلت على مر القرون لإنقاذ عالمنا من الفوضى.

وشدّد الدكتور ظريف في رسالته على جملة أمور، من بينها أنّ جهود الولايات المتحدة غير القانونية لإساءة استخدام مجلس الأمن ومحاولتها تقديم إخطار إلى المجلس وتبريرات للحق الذي تدعيه لنفسها زوراً في "إعادة تطبيق أحكام القرارات التي لم تعد سارية المفعول" بشأن إيران لا تتسم بأي قدر من المصداقية أو الشرعية، ويتحتمّ على المجتمع الدولي أن يكون متيقظاً إزاء إساءة استخدام إجراءات مجلس الأمن على هذا النحو، وهي إساءة ستترتب عليها عواقب وخيمة على السلام والأمن الدوليين.

وتودّ البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية أن تطلب من أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعميم الرسالة المرفقة على الدول الأعضاء ونشرها في شكل نشرة إعلامية INFCIRC.

وتعتنم البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا هذه الفرصة لتعرب مجدداً لأمانة الوكالة عن أسى آيات تقديرها.

[الختم] [التوقيع]

فيينا، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠

وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية

٢٠ آب/أغسطس ٢٠٢٠

معالي الوزير،

بالإشارة إلى ما تعتزم الولايات المتحدة القيام به من تقديم غير مقبول لـ "إخطار" بشأن قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وعطفاً على رسالتَي المؤرختَين ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨ (S/2018/453) و٨ أيار/مايو ٢٠٢٠ (S/2020/380)، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي فيما يتعلق بمحاولة الولايات المتحدة الأمريكية غير القانونية لإساءة استخدام مجلس الأمن في تقديم هذا الإخطار إلى المجلس.

ويتجاهل موقف الولايات المتحدة المتهور وغير القانوني قواعد وممارسات القانون الدولي الراسخة التي تشكلت على مر القرون لإنفاذ عالمنا من الفوضى.

ولا تتسم تبريرات الولايات المتحدة للحق الذي تدعيه لنفسها زوراً في "إعادة تطبيق أحكام القرارات التي لم تعد سارية المفعول" بشأن إيران بأي قدر من المصادقية أو الشرعية، ويتعين رفضها من قبل المجلس. ويتحتم على المجتمع الدولي أن يكون متيقظاً إزاء إساءة استخدام إجراءات مجلس الأمن على هذا النحو. وتحث إيران المجلس على وقف هذه الإساءة لاستخدام العملية – وهي إساءة ستترتب عليها عواقب وخيمة على السلام والأمن الدوليين.

واستناداً إلى الحجج الواضحة والدامغة التالية، تعتقد حكومة جمهورية إيران الإسلامية اعتقاداً قوياً أنه ليس للولايات المتحدة الحق في اللجوء إلى إعادة تطبيق أحكام القرارات التي أنهى العمل بها. وفي هذا الصدد، تُوجّه عنايتكم الكريمة إلى مجموعة من الملاحظات الواقعية والقانونية:

أولاً- إنهاء مشاركة الولايات المتحدة في خطة العمل الشاملة المشتركة

أعلن رئيس الولايات المتحدة رسمياً إنهاء مشاركة الولايات المتحدة بصورة انفرادية في خطة العمل الشاملة المشتركة،^٢ في خرق جوهرى لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ – الذي يقر خطة العمل الشاملة المشتركة المرفقة به. وبناء على ذلك، اتخذت إدارة الولايات المتحدة تدابير غير قانونية واسعة النطاق لإنهاء مشاركة الولايات المتحدة في خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض جميع العقوبات التي كانت تفرضها الولايات المتحدة والتي كانت قد

^١ لا تُستخدم كلمة "snapback" (الارتداد إلى الوضع السابق) إطلاقاً في خطة العمل الشاملة المشتركة أو في قرار مجلس الأمن ٢٢٣١. وتستخدم الولايات المتحدة هذه الكلمة لإضافة معنيي السرعة والتلقائية، وهو ما لم تنطو عليه النية المعرب عنها أو الإجراءات الواردة في خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١. وبدلاً من ذلك، حُدثت في خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار كليهما عملية مفصلة تستغرق وقتاً طويلاً، تهدف إلى الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وليس تدميرها. وتشير الصياغة الواردة في الفقرة ٣٧ من خطة العمل الشاملة المشتركة إلى إعادة فرض أحكام القرارات القديمة. وتشير الصياغة الواردة في الفقرتين ١٢ و١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ إلى "إعادة تطبيق أحكام القرارات ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و١٧٣٧ (٢٠٠٦) و١٧٤٧ (٢٠٠٧) و١٨٠٣ (٢٠٠٨) و١٨٣٥ (٢٠٠٨) و١٩٢٩ (٢٠١٠) التي أنهى العمل بها."

^٢ البيت الأبيض، الإجراءات الرئاسية، "إنهاء مشاركة الولايات المتحدة في خطة العمل الشاملة المشتركة"، ٨ أيار/مايو ٢٠١٨. متاحة على الموقع التالي: <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/ceasing-u-s-participation-jcpoa-taking-additional-action-counter-irans-malign-influence-deny-iran-paths-nuclear-weapon/>

رُفعت بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، مرتكبة بذلك حالات متعددة من "الإخلال الكبير" بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة في انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١.

وأقر مسؤولو الولايات المتحدة أنفسهم مراراً وتكراراً بأنهم أنهوا مشاركتهم في خطة العمل الشاملة المشتركة. وأشار رئيس الولايات المتحدة، في أمره التنفيذي الصادر لإعادة فرض العقوبات المتعلقة بالمجال النووي على إيران، قائلاً: "لنا، دونالد ج. ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في ضوء قراري الصادر في ٨ أيار/مايو ٢٠١٨، القاضي بإنهاء مشاركة الولايات المتحدة في خطة العمل الشاملة المشتركة المؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥".^٣ وقال وزير الخارجية مايك بومبيو ما يلي: "أنهى الرئيس ترامب مشاركة الولايات المتحدة في خطة العمل الشاملة المشتركة".^٤ وفي ١١ أيار/مايو ٢٠١٨، قام ممثل حكومة الولايات المتحدة - في رسالة رسمية - بإبلاغ جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة رسمياً بأن الولايات المتحدة لن تشارك بعدئذ في الاجتماعات والأنشطة المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة، مؤكداً ما يلي: "في ٨ أيار/مايو ٢٠١٨، أعلن الرئيس ترامب أن الولايات المتحدة تنهي مشاركتها في خطة العمل الشاملة المشتركة. وهذا يشمل جميع الأنشطة... واعتباراً من هذه اللحظة، لن تشارك الولايات المتحدة في الأنشطة المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة". ومن الأمثلة على عدم المشاركة هذه أن مجلس الأمن واصل الموافقة على المقترحات التي أوصت بها اللجنة المشتركة بشأن الأنشطة ذات الصلة بالمجال النووي الواردة في قناة المشتريات. ولكن في السنتين الماضيتين، لم تشارك الولايات المتحدة في الفريق العامل المعني بالمشتريات ولم تكن جزءاً من اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة.

ومن وجهة نظر قانونية، ليس مصطلح "المشارك" لقباً شرفياً بسيطاً؛ بل يتطلب المشاركة في نشاط أو مناسبة ما امتثالاً لوصف متفق عليه ومعرف على نحو محدد للواجبات والحقوق والالتزامات. وفيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ٢٢٣١، ينطوي مفهوم "المشارك في خطة العمل الشاملة المشتركة" على المساهمة في المناسبات والأنشطة المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة وكذلك الامتثال للالتزامات والمسؤوليات ذات الصلة. ولم تشارك الولايات المتحدة ولو في اجتماع واحد للجنة المشتركة أو الهيئات ذات الصلة بخطة العمل الشاملة المشتركة منذ قرارها الرسمي بـ "إنهاء المشاركة". وقد أكد هذه الحقيقة باقي المشاركون في خطة العمل الشاملة المشتركة، من بين جهات أخرى، والاتحاد الأوروبي، بصفته منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة. وأشار ممثل الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة إلى أن "الولايات المتحدة لم تشارك في أي اجتماعات أو أنشطة في إطار الاتفاق" منذ الإعلان عن انسحابها.

ثانياً- أبطلت الولايات المتحدة رسمياً أي حق في آلية تسوية المنازعات

في عدة مناسبات، اعترف مسؤولون من الولايات المتحدة بأنه لم يعد لهم الحق في استخدام آلية تسوية المنازعات المحددة في الفقرات ١٠ إلى ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٢٣١. وفي ٨ أيار/مايو ٢٠١٨، صرّح بوضوح مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة آنذاك، جون بولتون، أثناء تقديم إحاطة إعلامية إلى الصحفيين المعتمدين لدى البيت الأبيض بشأن قرار رئيس الولايات المتحدة إعادة فرض العقوبات، أن الولايات المتحدة لن تسعى إلى إعادة تطبيق

^٣ السجل الاتحادي، وثيقة رئاسية، "إعادة فرض عقوبات معينة فيما يتعلق بإيران"، ٦ آب/أغسطس ٢٠١٨. متاحة على الموقع التالي: <https://www.federalregister.gov/documents/2018/08/07/2018-17068/reimposing-certain-sanctions-with-respect-to-iran>

^٤ كلمة وزير الخارجية مايك بومبيو في مؤسسه التراث، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨. متاحة على الموقع التالي: <https://www.heritage.org/defense/event/after-the-deal-new-iran-strategy>

أحكام القرارات التي أنهى العمل بها^٥ من خلال اللجوء، حسبما قال، إلى "أحكام القرار ٢٢٣١، التي لا نستخدمها لأننا خارج الاتفاق." وفي ١٦ آب/أغسطس ٢٠٢٠، أكد جون بولتون مجدداً أن "داعمي الاتفاق (خطة العمل الشاملة المشتركة) يجادلون بأنه ليس لدى واشنطن، بعد انسحابها من الاتفاق، أي صفة للاحتجاج بأحكامه. وهم على حق."^٦

وأوضح براين هـ. هوك، الممثل الخاص المعني بإيران وكبير مستشاري وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون السياسات في حينه قائلاً: "إننا لم نعد في الاتفاق، وسيتم من ثم على الأطراف التي لا تزال في الاتفاق اتخاذ قراراتها فيما يتعلق باستخدام أو عدم استخدام آلية تسوية المنازعات".^٧

ولذلك، من الواضح تماماً أن جميع مسؤولي الولايات المتحدة دون استثناء افترضوا – وبعضهم، مثل مهندس انسحاب الولايات المتحدة^٨، جون بولتون، ذكر صراحة وعلناً – أن الولايات المتحدة لم تعد تملك أي حق باللجوء إلى إعادة تطبيق أحكام القرارات التي أنهى العمل بها عن طريق أحكام القرار ٢٢٣١.

^٥ متاحة على الموقع التالي: <https://www.theguardian.com/world/2018/may/08/iran-deal-trump-withdraw-us-latest-news-nuclear-agreement>

انظر أيضاً <https://carnegieendowment.org/2020/05/09/can-pompeo-trap-future-president-biden-in-trump-s-self-imposed-iran-crisis-pub-81760>

^٦ "سؤال: فيما يتعلق بالمائة – ماذا يحدث بعد ١٨٠ يوماً، وماذا سيحدث بالنسبة إلى الشركات الأوروبية التي بدأت في التجارة مع إيران؟ وهل سنقوم على وجه التأكيد بفرض عقوبات على تلك الشركات؟ أم أن هناك فترة ١٨٠ يوماً يمكن التفاوض خلالها على التخلي عن ذلك؟ السفير بولتون: حسناً، إن القرار الذي وقعه الرئيس يعيد فرض العقوبات التي كانت قائمة وقت الاتفاق؛ وهو يقضي بتطبيقها على الفور.

والآن، ما يعنيه ذلك هو أنه لا يسمح بتوقيع عقود جديدة ضمن منطقة الاقتصاد التي تغطيها العقوبات. وستعلن وزارة الخزانة، في الساعات القليلة المقبلة، عما تسميه أحكام الإنهاء التدريجي التي ستتناول العقود القائمة. وستكون هناك فترات متفاوتة بين هذه العقود لإنهائها تدريجياً. وسيتمد بعضها إلى ستة أشهر؛ وقد يمتد بعضها ٩٠ يوماً. وقد تكون هناك أحكام أخرى أيضاً.

وقد نُشر هذا الاحتمال على الموقع الشبكي لوزارة الخزانة منذ عام ٢٠١٥ بسبب إمكانية استخدام أحكام القرار ٢٢٣١، التي لا نستخدمها لأننا خارج الاتفاق. ولكن بعبارة أخرى، كانت فكرة أنه سيكون هناك فترة إنهاء تدريجي موجودة منذ وقت طويل. وهذا أساساً هو النمط الذي سنتبعه – الذي نتبعه. ولكن واقع عودة تطبيق العقوبات نافذ الآن.

سؤال: لكن لن يجري التفاوض للتخلي عن ذلك خلال تلك الفترة – بالنسبة إلى العقود القائمة – السفير بولتون: نحن خارج الاتفاق.

سؤال: نحن خارجه.

السفير بولتون: نحن خارج الاتفاق. نحن خارج الاتفاق.

سؤال: هل نحن خارج الاتفاق؟

السفير بولتون: لقد فهمت ذلك. "متاحة على الموقع التالي: <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/press-briefing-national-security-advisor-john-bolton-iran/>

^٧ John Bolton, "Iran 'snapback' isn't worth the risk", Wall Street Journal, 16 August 2020

<https://www.wsj.com/articles/iran-snapback-isnt-worth-the-risk-11597595060>

^٨ كلمة بريان هـ. هوك، الممثل الخاص المعني بإيران وكبير مستشاري وزير الخارجية لشؤون السياسات. متاحة على الموقع التالي:

<https://www.state.gov/middle-east-peace-and-security>

والحقيقة هي أنّ إدارة ترامب كانت تأمل بوضوح في أن يؤدي الانسحاب غير القانوني للولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، إلى جانب سياسة تطبيق "الضغط الأقصى" غير القانونية التي تنتهجها، إما إلى انهيار الحكومة الإيرانية، وتركيبة الأمة نتيجة لذلك، أو استفزاز إيران للقيام بانسحاب متبادل من خطة العمل الشاملة المشتركة. ولأن هذه الافتراضات أثبتت خطأها، تحاول الإدارة الآن بلا خجل تغيير مسارها وتلجأ – في حالة فجة من سوء النية – على نحو يناسب أغراضها إلى الإجراء الذي أغلقته منذ البداية – وبصورة دائمة – أمام نفسها.

وأعلن مستشار الدولة وانغ يي، وزير خارجية جمهورية الصين الشعبية، في رسالته إلى الأمين العام (S/2020/517) موقفه المتمثل في أن "الولايات المتحدة، التي لم تعد مشاركة في الخطة بعد انسحابها منها، وهي لا تملك الحق في أن تطالب مجلس الأمن باللجوء إلى الحكم الذي يقضي بالارتداد إلى الوضع السابق".^{١٠}

وفي جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، شدّد أعضاء المجلس على أنه ليس للولايات المتحدة الحق في الاستفادة من آلية تسوية المنازعات. وقد اتخذت جمهورية الصين الشعبية الموقف المتمثل في أن "الولايات المتحدة، بعد انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة، لم تعد مشاركة، وليس لها الحق في تفعيل الارتداد إلى الوضع السابق في مجلس الأمن".^{١١} ووافقت ألمانيا على الرفض الذي أعربت عنه الصين لإعادة تطبيق أحكام القرارات التي أنهت العمل بها عن طريق القرار ٢٢٣١ في نفس الجلسة – حيث صرح الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة قائلاً: "أود أيضاً أن أضم صوتي إلى ما قاله زميلي الصيني للتو عن آلية الارتداد إلى الوضع السابق".^{١٢}

وقد رفض ممثل الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة اعترام الولايات المتحدة بإساءة استخدام عملية قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ وخطة العمل الشاملة المشتركة وقال: "أود أن أتطرق إلى مسألة الارتداد الممكنة إلى فرض العقوبات السابقة في هذا المجلس، التي أعرب عن تكهنات بشأنها مؤخراً. وكما قال الممثل السامي سابقاً، أعلنت الولايات المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٨ أنها تنهي مشاركتها في خطة العمل الشاملة المشتركة. وأكد هذا الإعلان في مذكرة رئاسية".^{١٣} وفي الفترة الأخيرة، صدّق ممثل الاتحاد الأوروبي على صحة ذلك الواقع وأكد قائلاً "إننا نعتبر من ثم أن الولايات المتحدة ليست في وضع يسمح لها باللجوء إلى الآليات المخصصة للمشاركين في خطة العمل المشتركة الشاملة [مثل ما يسمى snapback (الارتداد إلى الوضع السابق)]".^{١٤}

^{١٠} رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/2020/517.

^{١١} وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية، "بيان السفير جانغ يون في جلسة مجلس الأمن المفتوحة المنعقدة عن طريق التداول بالفيديو بشأن المسألة النووية الإيرانية"، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠. متاحة على الموقع التالي: https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjb_663304/zwjg_665342/zwbd_665378/t1793668.shtml

^{١٢} البعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة، "كلمة السفير كريستوف هويسغن في جلسة مجلس الأمن المنعقدة عن طريق التداول بالفيديو بشأن عدم الانتشار"، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠. متاحة على الموقع التالي: <https://new-york-un.diplo.de/un-en/news-corner/200630-heusgen-jcpoa/2361042>

^{١٣} كلمة ممثل الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، السفير أولوف سكوغ، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

^{١٤} <https://www.aljazeera.com/news/2020/08/trigger-snapback-sanctions-iran-eu-official-200816105311200.html>

ولذلك، كما أبرز وزير الخارجية لافروف في رسالته الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن: "بعد أن انتهكت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ ورفضت تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، خسرت بذلك إمكانية استخدام الآليات المنصوص عليها في جملة مواضع منها الفقرات ١١ إلى ١٣ من القرار"١٥.

وقدم البروفيسور لاري د. جونسون – الأمين العام المساعد السابق للشؤون القانونية، الذي عمل في مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية من عام ١٩٧١ إلى عام ٢٠١٠ – تحليله لمحاولة الولايات المتحدة اللجوء إلى الآلية.

اعتباراً من ٨ أيار/مايو ٢٠١٨، لم تعد الولايات المتحدة – وفقاً لوثائقها وبياناتها الرسمية – "مشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة". وإذن، على أي أساس تدّعي الولايات المتحدة الآن أنها دولة مشاركة بموجب القرار الذي يحدّد باعتبار إطار اللجوء إلى الارتداد إلى الوضع السابق؟ وربما تستند هذه الحجة إلى وصف الولايات المتحدة بأنها "مشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة" في فقرة من القرار ٢٢٣١، وهي فقرة مستقلة عن نص الاتفاق نفسه. ويبدو أن الحجة هي أنه بما أن القرار هو قرار ملزم "بموجب الفصل السابع"، فإن الولايات المتحدة "مشاركة" إلى أن يقرر المجلس خلاف ذلك، بغض النظر عن موقف الولايات المتحدة جوهرياً المتمثل في أنها خارج الاتفاق. وإذا كان هذا هو الأساس القانوني، فهو معيب للغاية. فأولاً، لا تتعدى الغاية من الفقرة المشار إليها الوصف والحض؛ وهي تُعدّد المشاركين وقت اتخاذ القرار في عام ٢٠١٥ في إطار وصف الواقع. ولم يفرض المجلس "مركز المشاركة" على أي أحد كان ولم يعلن أن أي أحد كان يحوزه. وثانياً، لا يمكن تفعيل الارتداد إلى الوضع السابق بموجب الفقرة الملزمة من القرار إلا من قبل "دولة مشاركة". والولايات المتحدة هي منذ الآن وبسبب أفعالها هي نفسها في نفس موقع غير المشاركين الآخرين في المجلس.١٦

وبالنظر إلى ما تقدم، وفي ضوء سياق قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ وهدفه والغرض منه، والإقرار الصريح للبيت الأبيض في اليوم الذي أمر فيه الرئيس ترامب بـ "إنهاء مشاركة الولايات المتحدة"، والممارسة اللاحقة من جانب الولايات المتحدة، والبيانات التي أدلى بها ممثلو جميع المشاركين المتبقين في خطة العمل الشاملة المشتركة والآراء الموثوق بها للعلماء والممارسين، لا يمكن أن تُعتبر الولايات المتحدة بأي قدر من استرسال الخيال أو شطحات الوهم أو سوء التفسير مشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة لغرض القرار ٢٢٣١.

ثالثاً- خرق الولايات المتحدة الجوهري لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ وانعدام حسن النية

وفقاً للفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٢٢٣١، فإن مجلس الأمن:

يهيب بجميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية إلى اتخاذ كل الإجراءات المناسبة لدعم تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، بوسائل منها اتخاذ إجراءات تتسق مع مخطط التنفيذ المبين في خطة العمل الشاملة المشتركة وفي هذا القرار والامتناع عن إتيان أعمال تعوق الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن خطة العمل الشاملة المشتركة؛

١٥ رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢٠ موجهة إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/2020/451.

١٦ <https://twitter.com/MarkTFitz/status/1296221037684838402?s=09>

وقد تصرفت الولايات المتحدة في انتهاك خطير ل خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ بالانسحاب بطريقة غير قانونية من خطة العمل الشاملة المشتركة، وإعادة فرض العقوبات بصورة انفرادية اعتباراً من ٨ أيار/مايو ٢٠١٨ وحتى هذا التاريخ، ومعاقبة الدول الملتزمة بالقانون وغيرها من الكيانات على الامتثال لهذا الالتزام.

وحسن النية هو أحد المبادئ الراسخة التي تحكم إنشاء الالتزامات القانونية وتنفيذها. وبشكل حسن النية جزءاً لا يتجزأ من التعاون الدولي، لا سيما عندما يكون هذا التعاون الأساس لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١. وتثبت تصرفات ومواقف الإدارة الحالية للولايات المتحدة أنها لم تتصرف أبداً بحسن نية.

ولم تكثف الولايات المتحدة بعدم الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بل عرقلت أيضاً بشدة تنفيذ الالتزامات من جانب بقية المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة على النحو المطلوب بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣١.

ومنذ تولي الرئيس ترامب منصبه، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على إيران أكثر من ١٤٥ مرة.^{١٧} وشدد الأمين العام على أهمية رفع العقوبات وفقاً للأحكام ذات الصلة من خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ – وهو ما تجاهلته الولايات المتحدة. وأشار الأمين العام في تقريره السابع عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ إلى أن "رفع العقوبات الذي يتيح تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية بشكل جزءاً أساسياً من الخطة".^{١٨}

ولم تقتصر انتهاكات الولايات المتحدة للقرار ٢٢٣١ على التزاماتها برفع العقوبات. وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن قرار الولايات المتحدة عدم تمديد الإعفاءات المتعلقة بالمشاريع ذات الصلة بالمجال النووي في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة لا يزال أيضاً "يتنافى مع الأهداف المحددة في الخطة وفي القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وقد يعوق أيضاً قدرة جمهورية إيران الإسلامية على تنفيذ بعض أحكام الخطة والقرار".^{١٩}

ويمثل فرض العقوبات تعبيراً صارخاً عن "سوء النية" في خرق جسيم لخطة العمل الشاملة المشتركة، وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١، والأمر المؤقت الصادر عن محكمة العدل الدولية^{٢٠}، وكذلك للعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بشأن التدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية.

^{١٧} ترد في المرفق بهذه الرسالة قائمة بالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران.

^{١٨} مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التقرير السابع للأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١، الوثيقة S/2019/492.

^{١٩} مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التقرير الثامن للأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١، الوثيقة S/2020/531.

^{٢٠} الانتهاكات المزومة لمعاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق الفصلية لعام ١٩٥٥ (جمهورية إيران الإسلامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية)، والتدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، متاحة على الموقع التالي: <https://www.icj->

[cij.org/files/case-related/175/175-20181003-ORD-01-00-EN.pdf](https://www.icj-)

ولذلك، كما أكدت محكمة العدل الدولية بوضوح في رأيها الاستشاري الصادر في عام ١٩٧١ بشأن ناميبيا:

"من المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية المبنية على هذا النحو أن الطرف الذي لا يفي بالتزاماته في سياق علاقة ما لا يمكن اعتباره مخولاً للاحتفاظ بالحقوق التي يدعي أنه يستمدّها من هذه العلاقة".^{٢١}

فالإخطار بموجب القرار ٢٢٣١ ليس مجرد إجراء تعسفي وشكلي، بل هو جزء جوهري من عملية تسوية المنازعات، التي تخضع عمداً لعدة قيود وشروط. وأي مشاركٍ حَسَنِ النية في خطة العمل الشاملة المشتركة – والولايات المتحدة ليست أحدهم – ملزم بتقديم أي إخطار بموجب الفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ جنباً إلى جنب مع "بيان للجهود التي بذلها المشاركون بحسن نية لاستنفاد عملية تسوية المنازعات"، على النحو المحدد في الفقرة ٣٧ من خطة العمل الشاملة المشتركة، المرفقة بقرار مجلس الأمن ٢٢٣١. ولم تبذل الولايات المتحدة أي جهد – ناهيك عن بذل جهد بحسن نية – من أجل "استنفاد عملية تسوية المنازعات".

واستناداً إلى مبدأ القانون العام المقبول عالمياً، لا يمكن للولايات المتحدة أن تستفيد من ثمار عملها غير القانوني^{٢٢} المتمثل في الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة بافتراض أنها ليست ملزمة بتقديم إخطارها جنباً إلى جنب مع بيان للجهود المبذولة بحسن نية. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في الأحكام ذات الصلة من خطة العمل الشاملة المشتركة، على النحو الوارد في المرفق ألف للقرار.

ويشهد تاريخ التفاوض بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة – وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ – بوضوح على أنّ إجراء تسوية النزاعات – داخل اللجنة المشتركة وكذلك في مجلس الأمن – كان عن قصد عملية متعددة المراحل تستغرق وقتاً طويلاً للحفاظ على هذا الإنجاز الفريد للمجتمع الدولي ومنع اتخاذ أي إجراء تعسفي من قبل أي مشارك فعلي، ناهيك عن الولايات المتحدة، التي تخلت صراحة عن ذلك المركز على أعلى مستوى.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن شرط "حسن النية" ينطبق أيضاً على تفسير قرار مجلس الأمن ٢٢٣١، ويُعزّز بالمادة ٢(٢) من ميثاق الأمم المتحدة:

لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق.

ويتعارض مع شرط حسن النية سجلُّ الولايات المتحدة للأفعال والممارسات غير القانونية في هذه القضية، إلى جانب "إساءة استخدام الإجراءات"، والمناورات الخادعة، والحيل القانونية الزائفة بغرض تفعيل إعادة تطبيق أحكام القرارات التي أنهى العمل بها ضد إيران.

^{٢١} فتوى محكمة العدل الدولية بشأن النتائج القانونية المترتبة بالنسبة للدول على استمرار وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) رغم قرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠)، الرأي الاستشاري، تقارير محكمة العدل الدولية لعام ١٩٧١، الفقرة ٩١.

^{٢٢} *Ex injuria sua nemo habere debet* (ليس لأحد أن يستفيد من سوء أفعاله).

رابعاً- جهود إيران المبذولة بحسن نية لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذاً كاملاً

لم يُسبق قرار رئيس الولايات المتحدة بإنهاء مشاركتها في خطة العمل الشاملة المشتركة ولو بحالة واحدة لإخلال إيران بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، ولكنه جاء على الرغم من الامتثال الكامل من جانب إيران – المتحقق منه في ١٥ تقريراً من تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ تاريخ إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة حتى أكثر من عام بعد الانسحاب غير القانوني للولايات المتحدة^{٢٣}.

وفي أعقاب الانسحاب غير القانوني للولايات المتحدة و(إعادة) فرض عقوباتها التي رُفعت وفقاً لخطة العمل الشاملة المشتركة، حُرمت إيران من التمتع بفوائد رفع العقوبات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وبعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، قام الأمين العام^{٢٤}، وبقية المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة^{٢٥} والعديد من أعضاء المجتمع الدولي الآخرين بدعوة إيران إلى معالجة شواغلها من خلال الآليات المنشأة في خطة العمل الشاملة المشتركة والسماح لبقية المشاركين فيها بإصلاح الانسحاب غير القانوني.

وكان واضحاً منذ البداية أن "إعادة أعمال أو إعادة فرض العقوبات والتدابير التقييدية، بما في ذلك من خلال تمديدتها، سيشكل إخلالاً كبيراً سيُعفي إيران من التزاماتها بشكل جزئي أو كلي"^{٢٦}، وهو ما تنص عليه أيضاً الفقرة ٢٦ من خطة العمل الشاملة المشتركة^{٢٧}.

^{٢٣} تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن: الوثيقة S/2016/57 (١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)، والوثيقة S/2016/250 (١٥ آذار/ مارس ٢٠١٦)، والوثيقة S/2016/535 (١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦)، والوثيقة S/2016/808 (٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)، والوثيقة S/2016/983 (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦)، والوثيقة S/2017/234 (٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧)، والوثيقة S/2017/502 (١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧)، والوثيقة S/2017/777 (١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)، والوثيقة S/2017/994 (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)، والوثيقة S/2018/205 (٨ آذار/ مارس ٢٠١٨)، والوثيقة S/2018/540 (٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨)، والوثيقة S/2018/835 (١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨)، والوثيقة S/2018/1048 (٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)، والوثيقة S/2019/212 (٦ آذار/مارس ٢٠١٩)، والوثيقة S/2019/496 (١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩).

^{٢٤} بيان الأمين العام بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، ٨ أيار/مايو ٢٠١٨. متاحة على الموقع التالي: <https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2018-05-08/statement-secretary-general-joint-comprehensive-plan-action-jcpoa>

^{٢٥} كلمة الممثلة السامية/نائبة الرئيس فيديريكا موغيريني بشأن بيان رئيس الولايات المتحدة ترامب بشأن الاتفاق النووي الإيراني (خطة العمل الشاملة المشتركة)، روما، ٨ أيار/مايو ٢٠١٨.

^{٢٦} الوثيقة S/2015/550، الرسالة المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة.

^{٢٧} الفقرة ٢٦ من خطة العمل الشاملة المشتركة: "أعلنت إيران أنها ستتعامل مع إعادة الاعتماد هذه أو إعادة فرض العقوبات المحددة في المرفق الثاني، أو فرض عقوبات جديدة ذات صلة بالمجال النووي، كأساس لوقف تنفيذ التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة كلياً أو جزئياً".

ومع الاحتفاظ صراحة بحق إيران المباشر^{٢٨} بموجب الفقرة ٢٦ من خطة العمل الشاملة المشتركة، بادرت حكومة بلدي إلى تفعيل آلية تسوية المنازعات بموجب الفقرة ٣٦ من الاتفاق في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨. ومع ذلك، امتنعت إيران، متصرفة بحسن نية، عن تطبيق "العلاج" بغية تمكين المشاركين المتبقين في خطة العمل الشاملة المشتركة من الوفاء بوعودهم. ولمدة عام كامل، واصلت إيران التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وأكد خمسة عشر تقريراً متتالياً للوكالة امتثال إيران الكامل لالتزاماتها الواردة في خطة العمل الشاملة المشتركة.^{٢٠}

وبعد أن استنفدت مراراً آلية تسوية المنازعات دون جدوى على الإطلاق، قررت حكومة بلدي ممارسة حقوقها بموجب الفقرتين ٢٦ و ٣٦ من خطة العمل الشاملة المشتركة في تطبيق تدابير تصحيحية والتوقف عن الوفاء بالتزاماتها جزئياً في ٨ أيار/مايو ٢٠١٩ – في امتثال تام لأحكام خطة العمل الشاملة المشتركة – من أجل الحفاظ على الاتفاق.

وعلى الرغم من كل هذا، لم يكن لإجراءاتنا التصحيحية حتى الآن أي تأثير على رصد الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحققها من برنامجنا النووي السلمي، مما يجعل أي زعم بوجود مخاطر للانتشار النووي غير ذي صلة. وفي الواقع، لا يزال برنامج إيران النووي السلمي خاضعاً "لأدق" نظام تفتيش في التاريخ. ففي الفترة من عام ٢٠١٦ إلى نهاية عام ٢٠١٩، كان أكثر من ٩٢ في المائة من مجموع عمليات التفتيش العالمية المماثلة التي تقوم بها الوكالة يُنفَّذ في إيران.^{٣١}

خامساً- الاستنتاج: الإخطار المعتمز أن تُصدره الولايات المتحدة غير مقبول

يشكل تجاهل الولايات المتحدة لسيادة القانون وإساءة استعمالها للأمم المتحدة من أجل النهوض بمصالحها الانفرادية وتدمير أسس التعددية والقانون الدولي ذاتها تهديداً خطيراً للعالم المتحضّر وكذلك للسلام والأمن الدوليين. وتشكل إساءة استخدام أحكام الفقرتين ١٠ و ١١ من قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ وانتهاكها بإرسال إخطار بسيط – في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة قد أخلت بالفعل بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ والمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة من خلال إعادة فرضها عقوبات انفرادية وغير قانونية – سابقةً بالغة الخطورة يجب أن يرفضها المجلس وأعضاؤه رفضاً واضحاً وجازماً.

^{٢٨} في رسالتي المؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨ الموجهة إلى منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة، ذكرت ما يلي: "لإيران حقٌّ لا جدال فيه – معترف به أيضاً في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ – في اتخاذ الإجراءات المناسبة رداً على استمرار العديد من الأعمال غير المشروعة للولايات المتحدة، ولا سيما انسحابها من الخطة وإعادة فرضها لجميع العقوبات. ولكن، كما أعلن الرئيس روحاني في رده المتلفز في ٨ أيار/مايو، وعلى النحو المبين بالتفصيل لاحقاً في بيان الحكومة الصادر في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨، ستقرر جمهورية إيران الإسلامية خطواتها التالية في غضون أسابيع قليلة بعد مشاورات مع بقية المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة لمعرفة ما إذا كان من الممكن أن يفي الاتحاد الأوروبي/مجموعة الدول الأوروبية الثلاث+٢ بالتزامات التي تعهد بها الاتحاد الأوروبي/مجموعة الدول الأوروبية الثلاث+٣ جماعياً تجاه إيران في غياب طرف ناكث، وكيفية القيام بذلك. ولا شيء في هذه الفترة من شأنه أن يؤثر في حق إيران في الرد وحماية مصالحها الوطنية حسب الاقتضاء، وهو حق معترف به بوضوح في خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)".

^{٢٩} رسالتي المؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨ الموجهة إلى منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة.

^{٣٠} تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدمة إلى مجلس الأمن والمشار إليها في الحاشية ٢٣ أعلاه.

^{٣١} تقرير تنفيذ الضمانات لعام ٢٠١٩، الوثيقة GOV/2020/9.

وكما أشير إليه في بداية الفقرة ١٠ من قرار مجلس الأمن ٢٢٣١، فإن آلية تسوية المنازعات مفتوحة فقط للمشاركين الفعليين في خطة العمل الشاملة المشتركة – وليس للمشاركة "الأصلي" المتراجع الذي قرر عمداً وصراحة "إنهاء المشاركة"، وسعى بنشاط إلى تدمير الصك وتخلي بعد ذلك عن جميع صلاحياته وامتيازاته.

وهذا الإجراء ليس إجراء ذاتي التنفيذ وهو خاضع لشروط محددة في الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من خطة العمل الشاملة المشتركة على النحو المرفق بقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ والمُقرّ به والفقرات ١٠ إلى ١٣ من منطوق قرار مجلس الأمن ٢٢٣١. ويجب أن تعتبر المحاولة غير القانونية من جانب الولايات المتحدة لإساءة استخدام آلية تسوية المنازعات بغرض تدمير قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ وخطة العمل الشاملة المشتركة إساءة استخدام للعملية يترتب عليها تأثير سلبي على المصادقية والنزاهة الأساسيتين لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وتُمنع إساءة استخدام العملية، باعتبار أن القانون الدولي يحظرها، باتخاذ الإجراءات المحددة الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ أيضاً. ونظراً لتاريخ الأعمال غير القانونية ضد إيران، صيغ هذا القرار بدقة في وقت اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة لمنع إساءة استخدام عملية تسوية المنازعات بطريقة انفرادية. وتحقيقاً لتلك الغاية، تشير الفقرتان ١٠ و ١١ من القرار إلى متطلبات تسوية المنازعات المحددة في الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من خطة العمل الشاملة المشتركة. و"يعرب" مجلس الأمن أيضاً في الفقرة ١١ من القرار عن اشتراط إنشاء "هيئة استشارية" لضمان إنهاء اللجوء التعسفي إلى آلية تسوية المنازعات.

وقد أظهرت جمهورية إيران الإسلامية بالفعل وبوضوح حسن نيتها ومسؤوليتها الكاملة. وحن الآن دور المجتمع الدولي. وبناءً على ذلك، أحت مجلس الأمن على اتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع الولايات المتحدة – وهي منتهكة لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ دون تحفظ وبشكل متكرر – من إساءة استخدام آلية تسوية المنازعات بشكل انفرادي وغير قانوني، بهدف معلن هو تدمير خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١، وعلى الامتناع عن قبول الإخطار والاعتراف بأي أثر ينشأ عنه. ويتوقع الشعب الإيراني عن حق من المجلس أن يضمن حقوقه بموجب القرار، وأن يحاسب الولايات المتحدة على الضرر الذي لا يمكن إصلاحه الذي لحق بالأمة الإيرانية بأسرها لأسباب لا تتعلق سوى بتعظيم الذات أو النفعية السياسية على الصعيد الداخلي.

وبالنظر إلى ما تقدّم، فإنني على ثقة بأن رئيس مجلس الأمن سيمتنع عن تلقي وتعميم إخطار الولايات المتحدة غير المقبول، وأن المجلس لن يسمح للولايات المتحدة بإساءة استخدام قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ لتحقيق هدفه المعلن المتمثل في تدمير ذلك القرار بالذات - ومعه سلطة المجلس والمنظمة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى آيات التقدير.

[التوقيع]

محمد جواد ظريف

العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران في فترة إدارة ترامب

كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى آب/أغسطس ٢٠٢٠

الرقم	البيان	التاريخ
١	إضافة ١٣ فرداً إيرانياً (أو لهم صلة بإيران) و ١٢ كياناً إيرانياً (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(١)	٣ شباط/فبراير ٢٠١٧
٢	إضافة فرد إيراني واحد وكيان إيراني واحد إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٢)	١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧
٣	إضافة ٣ أفراد إيرانيين (أو لهم صلة بإيران) و ٤ كيانات إيرانية (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٣)	١٧ أيار/مايو ٢٠١٧
٤	إضافة ٧ أفراد إيرانيين (أو لهم صلة بإيران) و ١١ كياناً إيرانياً (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٤)	١٨ تموز/يوليه ٢٠١٧
٥	اعتماد قانون التصدي لخصوم أمريكا عن طريق العقوبات لعام ٢٠١٧ ^(٥)	٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧
٦	إضافة ٦ كيانات إيرانية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٦)	٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧
٧	إضافة ٧ أفراد إيرانيين و ٣ كيانات إيرانية (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٧)	١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

١ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20170203.aspx>

٢ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20170413.aspx>

٣ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20170517.aspx>

٤ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20170718.aspx>

٥ متاح على <https://www.congress.gov/bill/115th-congress/house-bill/3364/actions?KWICView=false>، H.R.3364 – “Countering America's Adversaries Through Sanctions Act”

٦ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20170728.aspx>

٧ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20170914.aspx>

١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧	إضافة ٤ كيانات إيرانية (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٨)	٨
٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧	إضافة فردين إيرانيين و ٤ كيانات إيرانية (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٩)	٩
٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	إضافة ٥ كيانات إيرانية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(١٠)	١٠
١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	إضافة ٥ أفراد إيرانيين (أو لهم صلة بإيران) و ٩ كيانات إيرانية (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(١١)	١١
٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨	إضافة ١٠ أفراد إيرانيين وكيان إيراني واحد إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(١٢)	١٢
١٠ أيار/مايو ٢٠١٨	إضافة ٦ أفراد إيرانيين و ٣ كيانات إيرانية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(١٣)	١٣
١٥ أيار/مايو ٢٠١٨	إضافة ٤ أفراد إيرانيين (أو لهم صلة بإيران) وكيان واحد ذي صلة بإيران إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم، ومنهم محافظ المصرف المركزي الإيراني ^(١٤)	١٤
٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨	إضافة ٥ أفراد إيرانيين إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(١٥)	١٥
٢٨ أيار/مايو ٢٠١٨	إضافة ٣ أفراد إيرانيين (أو لهم صلة بإيران) و ٦ كيانات إيرانية (أو لها صلة بإيران) و ٣١ طائرة إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(١٦)	١٦

- ٨ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20171013.aspx>
- ٩ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20171120.aspx>
- ١٠ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180104.aspx>
- ١١ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180112.aspx>
- ١٢ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180323.aspx>
- ١٣ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180510.aspx>
- ١٤ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180515.aspx>
- ١٥ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180522.aspx>
- ١٦ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180524.aspx>

١٧	إضافة ٦ أفراد إيرانيين و ٣ كيانات إيرانية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(١٧)	٣٠ أيار/مايو ٢٠١٨
١٨	إلغاء الترخيصين العامين الممنوحين في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة ^(١٨) : - الترخيص العام "H": الإذن بمعاملات معينة متصلة بكيانات أجنبية يملكها أو يتحكم فيها شخص من الولايات المتحدة؛ - الترخيص العام "I": الإذن بمعاملات معينة متصلة بمفاوضات وإبرام عقود مشروطة للأنشطة المؤهلة للترخيص بموجب بيان سياسة الترخيص للأنشطة المتصلة بتصدير أو إعادة تصدير طائرات ركاب تجارية وتوابعها من قطع الغيار والخدمات إلى إيران؛	٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨
١٩	إضافة شركة ماهان للسفر والسياحة (شركة للطيران المدني) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(١٩)	٩ تموز/يوليه ٢٠١٨
٢٠	إصدار الأمر التنفيذي رقم ١٣٨٤٦ (إعادة فرض عقوبات معينة متعلقة بإيران) ^(٢٠)	٦ آب/أغسطس ٢٠١٨
٢١	إضافة كيان واحد ذي صلة بإيران إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٢١)	١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨
٢٢	إضافة ٢٠ كياناً إيرانياً إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم التي يشرف عليها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، ومن بين هذه الكيانات مصارف وشركات سيارات إيرانية ^(٢٢)	١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨
٢٣	إدخال تعديل على لوائح المعاملات والعقوبات الإيرانية في قانون اللوائح الفيدرالية (٣١ C.F.R. part 560) عملاً باتخاذ رئيس الولايات المتحدة في ٨ أيار/مايو ٢٠١٨ قرار وقف مشاركتها في خطة العمل الشاملة المشتركة ^(٢٣)	٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨
٢٤	تسمية أو تحديد أكثر من ٧٠٠ شخص وإضافتهم إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٢٤) (ومنهم أشخاص رُفعت أسماؤهم من قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم بموجب خطة العمل المشتركة الشاملة)	٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

- ١٧ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180530.aspx>
- ١٨ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180627.aspx>
- ١٩ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180709.aspx>
- ٢٠ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180806.aspx>
- ٢١ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20180914.aspx>
- ٢٢ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20181016.aspx>
- ٢٣ متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20181102_33.aspx
- ٢٤ متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20181105_names.aspx

٢٥	إضافة فردين إيرانيين وكيان إيراني واحد إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٢٥)	٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨
٢٦	إضافة فردين إيرانيين إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٢٦)	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨
٢٧	إضافة ٤ كيانات إيرانية (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم، ومن بينها شركة ماهان قشم فارس للطيران (شركة للطيران المدني) وطائرتان إيرانيتان ^(٢٧)	٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩
٢٨	إضافة فرد تركي إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٢٨)	٧ شباط/فبراير ٢٠١٩
٢٩	إضافة ٩ أفراد إيرانيين وكيانين إيرانيين إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٢٩)	١٣ شباط/فبراير ٢٠١٩
٣٠	إضافة ١٤ فرداً إيرانياً و ١٧ كياناً إيرانياً إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٣٠)	٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩
٣١	إضافة ٩ أفراد إيرانيين و ١١ كياناً إيرانياً إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٣١)	٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩
٣٢	إدراج قوات حرس الثورة الإسلامية ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية الأجنبية ^(٣٢)	٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩
٣٣	محاولة خفض صادرات إيران من النفط إلى الصفر ^(٣٣)	٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩
٣٤	دعم حملة ممارسة أقصى درجات الضغط عن طريق تقييد أنشطة إيران النووية ^(٣٤)	٣ أيار/مايو ٢٠١٩

٢٥	متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20191120.aspx
٢٦	متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20191128.aspx
٢٧	متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190124.aspx
٢٨	متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190207.aspx
٢٩	متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190213.aspx
٣٠	متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190322.aspx
٣١	متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190326.aspx
٣٢	متاح على https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/statement-president-designation-islamic-revolutionary-guard-corps-foreign-terrorist-organization/
٣٣	متاح على https://www.state.gov/advancing-the-u-s-maximum-pressure-campaign-on-iran/
٣٤	متاح على https://www.state.gov/advancing-the-maximum-pressure-campaign-by-restricting-irans-nuclear-activities

٨ أيار/مايو ٢٠١٩	إصدار الأمر التنفيذي رقم ١٣٨٧١ (العقوبات المتعلقة بقطاعات الحديد والصلب والألومنيوم والنحاس في إيران) ^(٣٥)	٣٥
٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩	إضافة ٣٣ شركة إيرانية للبتر وكيمواويات إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم التي يشرف عليها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ^(٣٦)	٣٦
١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩	إضافة فردين لهما صلة بإيران وكيان واحد له صلة بإيران إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٣٧)	٣٧
٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩	إصدار الأمر التنفيذي رقم ١٣٨٧٦ (فرض عقوبات على مسؤولين إيرانيين كبار) ^(٣٨)	٣٨
٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩	إضافة ٩ مسؤولين إيرانيين كبار، منهم المرشد الأعلى، إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم التي يشرف عليها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ^(٣٩)	٣٩
١٨ تموز/يوليه ٢٠١٩	إضافة ٥ أفراد إيرانيين و ٧ كيانات لها صلة بإيران إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٤٠)	٤٠
٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٩	إضافة فرد واحد وكيان واحد لهما صلة بإيران إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٤١)	٤١
٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩	إضافة وزير خارجية إيران إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٤٢)	٤٢
٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٩	إضافة ٥ أفراد إيرانيين (أو لهم صلة بإيران) و ٥ كيانات إيرانية (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٤٣)	٤٣

- ٣٥ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190508.aspx>
- ٣٦ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190607.aspx>
- ٣٧ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190612.aspx>
- ٣٨ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190624.aspx>
- ٣٩ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190624.aspx>
- ٤٠ متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190718_33.aspx
- ٤١ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190722.aspx>
- ٤٢ متاح على <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm749>
- ٤٣ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190828.aspx>

٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٩	إضافة سفينة إيرانية (أدريان داريا ١) وقائدها الهندي إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٤٤)	٤٤
٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩	إضافة ٣ كيانات إيرانية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٤٥)	٤٥
٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩	إضافة ٩ أفراد إيرانيين و ١٦ كياناً إيرانياً (أو لها صلة بإيران) و ٦ سفن إيرانية (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٤٦)	٤٦
١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩	إصدار الأمر التنفيذي رقم ١٣٨٨٦ المعدل للأمر التنفيذي رقم ١٣٢٢٤ ^(٤٧)	٤٧
٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩	فرض عقوبات على المصرف المركزي الإيراني وصندوق التنمية الوطنية ^(٤٨)	٤٨
٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩	إضافة ٥ أفراد لهم صلة بإيران و ٦ كيانات لها صلة بإيران إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٤٩)	٤٩
٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	فرض عقوبات جديدة على إيران وتمديد القيود المفروضة في المجال النووي ^(٥٠)	٥٠
٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تمديد العقوبات المفروضة على قطاع البناء في إيران عملاً بقانون حرية إيران ومنع الانتشار لسنة ٢٠١٢ ^(٥١)	٥١
٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩	إضافة ٩ أفراد وكيان واحد إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٥٢)	٥٢
٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩	إضافة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في إيران إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٥٣)	٥٣

^{٤٤} متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190830_33.aspx

^{٤٥} متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190903_33.aspx

^{٤٦} متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190904.aspx>

^{٤٧} متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190910.aspx>

^{٤٨} متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190920.aspx>

^{٤٩} متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190925.aspx>

^{٥٠} متاح على <https://www.state.gov/secretary-pompeo-imposes-new-sanctions-on-iran-and-extends-nuclear-restrictions>

^{٥١} متاح على <https://www.state.gov/findings-pursuant-to-the-iran-freedom-and-counter-proliferation-act-ifca-of-2012/>

^{٥٢} متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20191104.aspx>

^{٥٣} متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20191122.aspx>

٥٤	إضافة فرد واحد و ٥ كيانات وسفنتين إيرانيتين إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٥٤)
٥٥	إضافة قاضيين إيرانيين إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٥٥)
٥٦	إضافة ٧ أفراد إيرانيين و ٢٠ كياناً إيرانياً (أو لها صلة بإيران) وسفينة واحدة إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٥٦)
٥٧	إصدار الأمر التنفيذي رقم ١٣٩٠٢ فرض عقوبات متعلقة بقطاعات البناء والتعدين والصناعة التحويلية والمنسوجات في إيران ^(٥٧)
٥٨	إضافة مسؤول عسكري إيراني إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٥٨)
٥٩	إضافة فردين و ٦ كيانات صينية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٥٩)
٦٠	إضافة رئيس مؤسسة الطاقة الذرية في إيران إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٦٠)
٦١	إضافة ٥ أعضاء من مجلس أوصياء الدستور إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٦١)
٦٢	إضافة ١٥ فرداً من رعايا الصين وتركيا والعراق وروسيا إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٦٢)
٦٣	إضافة شركة الخطوط الجوية الإيرانية إلى قائمة الكيانات المعادية لمصالح الولايات المتحدة ^(٦٣)

- ٥٤ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20191211.aspx>
- ٥٥ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20191214.aspx>
- ٥٦ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200110.aspx>
- ٥٧ متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/20200110_iran_eo.pdf
- ٥٨ متاح على <https://www.state.gov/designation-of-irgc-commander-shahvarpour-for-gross-human-rights-violations-during-protest>
- ٥٩ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200123.aspx>
- ٦٠ متاح على <https://www.state.gov/designation-of-the-atomic-energy-organization-of-iran-its-head-ali-akbar-salehi-and-renewing-nuclear-restrictions/>
- ٦١ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200220.aspx>
- ٦٢ متاح على <https://www.state.gov/news-sanctions-under-the-iran-north-korea-and-syria-nonproliferation-act-inksna>
- ٦٣ متاح على <https://www.federalregister.gov/documents/2020/03/16/2020-03157/addition-of-entities-to-the-entity-list-and-revision-of-entry-on-the-entity-list>

١٨ آذار/مارس ٢٠٢٠	إضافة ٤ أفراد إيرانيين (أو لهم صلة بإيران) و ٩ كيانات إيرانية (أو لها صلة بإيران) إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٦٤)	٦٤
١٨ آذار/مارس ٢٠٢٠	إضافة ٥ علماء نوويين إيرانيين إلى قائمة الكيانات المعادية لمصالح الولايات المتحدة ^(٦٥)	٦٥
١٩ آذار/مارس ٢٠٢٠	إضافة ٥ كيانات غير إيرانية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٦٦)	٦٦
٢٦ آذار/مارس ٢٠٢٠	إضافة ١٥ فرداً إيرانياً وعراقياً و ٥ كيانات إيرانية وعراقية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٦٧)	٦٧
١ أيار/مايو ٢٠٢٠	إضافة فرد عراقي واحد وكيان عراقي واحد إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٦٨)	٦٨
١٩ أيار/مايو ٢٠٢٠	إضافة كيان صيني واحد إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٦٩)	٦٩
٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٠	إضافة ٩ أفراد إيرانيين و ٣ كيانات إيرانية إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٧٠) بما في ذلك وزير داخلية إيران وموظفون كبار في مجال إنفاذ القانون	٧٠
٢٧ أيار/مايو ٢٠٢٠	إنهاء الإعفاء من العقوبات التي تغطي جميع المشاريع النووية المتبقية الناشئة عن خطة العمل الشاملة المشتركة في إيران ^(٧١)	٧١
٢٧ أيار/مايو ٢٠٢٠	إضافة عالمين نوويين إيرانيين إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ^(٧٢)	٧٢

٦٤ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200318.aspx>

٦٥ متاح على <https://www.state.gov/constraining-iranian-nuclear-scientists/>

٦٦ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200319.aspx>

٦٧ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200326.aspx>

٦٨ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200501.aspx>

٦٩ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200520.aspx>

٧٠ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200519.aspx>

٧١ متاح على <https://www.state.gov/keeping-the-world-safe-from-irans-nuclear-program/>

٧٢ متاح على <https://www.state.gov/keeping-the-world-safe-from-irans-nuclear-program/>

٨ حزيران/يونيه ٢٠٢٠	تحديث أسباب العقوبات المفروضة على شركة النقل البحري لجمهورية إيران الإسلامية وفرعها في شنغهاي، E-Sail Shipping Company Ltd (E-Sail) وعدد من السفن الإيرانية (٧٣)	٧٣
٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٢٠	إضافة خمسة قباطنة إيرانيين إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم (٧٤)	٧٤
٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٢٠	إضافة ٨ شركات معادن إيرانية كبرى وفروعها الأجنبية ووكلاء المبيعات التابعين لها إلى قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم (٧٥)	٧٥
٣٠ تموز/يوليه ٢٠٢٠	توسيع نطاق العقوبات المفروضة على المعادن الإيرانية (٧٦)	٧٦
١٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠	الاستيلاء على أكثر من مليون برميل من البنزين الإيراني (٧٧)	٧٧

٧٣ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200608.aspx>

٧٤ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200624.aspx>

٧٥ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200625.aspx>

٧٦ متاح على <https://www.state.gov/expansion-of-the-scope-of-iran-metals-sanctions-targeting-irans-nuclear-military-and-ballistic-missile-programs-and-the-irgc/>

٧٧ متاح على <https://www.state.gov/on-u-s-seizure-of-iranian-gasoline-intended-for-the-illegitimate-maduro-regime/>

**الإجراءات المتخذة من طرف البيت الأبيض ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية
ومكتب الأمن والصناعة ووزارة العدل ضد إيران**

كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى آب/أغسطس ٢٠٢٠

الرقم	البيان	التاريخ
١	فرض غرامة قدرها ١,١٩ بليون دولار على شركة صينية لمخالفتها لوائح التصدير إلى إيران ^(٧٨)	٧ آذار/مارس ٢٠١٧
٢	موافقة شركة ZTE على الإقرار بالذنب ودفع أكثر من ٤٣٠,٤ مليون دولار لانتهاكها العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة بإرسالها إلى إيران مواد منشؤها الولايات المتحدة ^(٧٩)	٧ آذار/مارس ٢٠١٧
٣	الحكم على شخص إيراني متورط في مؤامرة دولية للجريمة السيبرانية بالسجن ١٠ سنوات بتهمة بيع معلومات بطاقات ائتمان مسروقة على الإنترنت ^(٨٠)	٩ آذار/مارس ٢٠١٧
٤	إقرار شركة ZTE بذنب انتهاك العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة بإرسالها إلى إيران مواد منشؤها الولايات المتحدة ^(٨١)	٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧
٥	الحكم على رجل سنغافوري بالسجن ٤٠ شهراً بتهمة التخطيط لتصدير مكونات من الولايات المتحدة إلى إيران ^(٨٢)	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧
٦	توجيه الاتهام إلى مواطنين إيرانيين بارتكاب اختراق حاسوبي لشركة Vermont Software ^(٨٣)	١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧
٧	توجيه الاتهام إلى مواطنين إيرانيين بالضلوع في أعمال احتيال متصلة ببطاقات الائتمان ومؤامرة اختراق حاسوبي ^(٨٤)	٨ آب/أغسطس ٢٠١٧

^{٧٨} متاح على <https://www.commerce.gov/news/press-releases/2017/03/secretary-commerce-wilbur-l-ross-jr-announces-119-billion-penalty>

^{٧٩} متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/zte-corporation-agrees-plead-guilty-and-pay-over-4304-million-violating-us-sanctions-sending>

^{٨٠} متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/iranian-member-international-cybercrime-conspiracy-sentenced-10-years-prison-selling-stolen>

^{٨١} متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/zte-corporation-pleads-guilty-violating-us-sanctions-sending-us-origin-items-iran>

^{٨٢} متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/singapore-man-sentenced-40-months-prison-plot-involving-exports-iran-us-components>

^{٨٣} متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/two-iranian-nationals-charged-hacking-vermont-software-company>

^{٨٤} متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/two-iranian-nationals-charged-credit-card-fraud-and-computer-hacking-conspiracy>

٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧	الحكم على الرئيس التنفيذي لشركة International Metallurgical Company بالسجن ٥٧ شهراً بتهمة التآمر لتصدير معادن ذات أغراض خاصة إلى إيران ^(٨٥)	٨
٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧	إخطار باستمرار حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بإيران ^(٨٦)	٩
٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨	إدانة مصرفي تركي بالتآمر للتحايل على العقوبات المفروضة على إيران من قبل الولايات المتحدة وجرائم أخرى ^(٨٧)	١٠
٥ شباط/فبراير ٢٠١٨	اتخاذ وزارة التجارة إجراء ضد شبكة إيرانية تسعى بطرق غير مشروعة لاقتناء طائرات ^(٨٨)	١١
١٢ آذار/مارس ٢٠١٨	إخطار باستمرار حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بإيران ^(٨٩)	١٢
٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨	اعتقال مواطن إيراني بتهمة التحايل على العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة بإرساله بشكل غير مشروع أكثر من ١١٥ مليون دولار من فنزويلا عبر نظام الولايات المتحدة المالي ^(٩٠)	١٣
٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨	الحكم على مواطن إيراني بتهمة التآمر لتسهيل تصدير تكنولوجيات إلى إيران على نحو غير مشروع ^(٩١)	١٤
٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨	توجيه الاتهام إلى تسعة إيرانيين بتنفيذ حملة سرقة إلكترونية واسعة لصالح قوات حرس الثورة الإسلامية ^(٩٢)	١٥
١٠ أيار/مايو ٢٠١٨	إصدار شبكة الإنفاذ المعنية بالجرائم المالية تحذيراً بشأن إيران ^(٩٣)	١٦

^{٨٥} متاح على <https://www.justice.gov/usao-edny/pr/ceo-international-metallurgical-company-sentenced-57-months-prison-conspiring-export>

^{٨٦} متاح على <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/notice-regarding-continuation-national-emergency-respect-iran/>

^{٨٧} متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/turkish-banker-convicted-conspiring-evade-us-sanctions-against-iran-and-other-offenses>

^{٨٨} متاح على <https://www.bis.doc.gov/index.php/documents/about-bis/newsroom/press-releases/2190-yegane-tdo-final-cleared-press-release/file>

^{٨٩} متاح على <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/notice-regarding-continuation-national-emergency-respect-iran-2/>

^{٩٠} متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/iranian-national-arrested-scheme-evade-us-economic-sanctions-illicitly-sending-more-115>

^{٩١} متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/iranian-citizen-sentenced-conspiring-facilitate-illegal-export-technology-iran>

^{٩٢} متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/nine-iranians-charged-conducting-massive-cyber-theft-campaign-behalf-islamic-revolutionary>

^{٩٣} متاح على <https://www.fincen.gov/news/news-releases/fincen-issues-advisory-iranian-regimes-illicit-and-malign-activities-and>

١٦ أيار/مايو ٢٠١٨	الحكم على مصرفي تركي بالسجن ٣٢ شهراً بتهمة التآمر لانتهاك العقوبات المفروضة على إيران من قبل الولايات المتحدة وجرائم أخرى ^(٩٤)	١٧
٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٨	توجيه الاتهام لشخصين بالعمل كعميلين غير شرعيين لحكومة إيران ^(٩٥)	١٨
٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٨	الحكم على كندي بالسجن لأكثر من ثلاث سنوات بتهمة التآمر لتصدير سلع وتكنولوجيا محظور تصديرها إلى إيران ^(٩٦)	١٩
٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨	الانسحاب من معاهدة الصداقة ^(٩٧)	٢٠
٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨	إخطار باستمرار حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بإيران ^(٩٨)	٢١
٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨	مذكرة رئاسية موجهة لوزير الخارجية ووزير الخزانة ووزير الطاقة ^(٩٩)	٢٢
٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨	إقرار مواطن إيراني بذنب التآمر لتصدير منتجات من الولايات المتحدة إلى إيران على نحو غير مشروع ^(١٠٠)	٢٣
٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨	توجيه الاتهام لرجلين إيرانيين بنشر فيروسات فدية لابتزاز مستشفيات وبلديات ومؤسسات عامة، مما تسبب في خسائر تزيد على ٣٠ مليون دولار ^(١٠١)	٢٤
١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨	إعلان مكافأة بقيمة ٣ ملايين دولار مقابل معلومات تؤدي إلى اعتقال إيراني له صلة بشراء تكنولوجيا منشؤها الولايات المتحدة على نحو غير قانوني ^(١٠٢)	٢٥

٩٤ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/turkish-banker-sentenced-32-months-conspiring-violate-us-sanctions-against-iran-and-other>

٩٥ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/two-individuals-charged-acting-illegal-agents-government-iran>

٩٦ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/canadian-sentenced-3-years-prison-conspiracy-export-restricted-goods-and-technology-iran>

٩٧ متاح على <https://www.state.gov/remarks-to-the-media-3/>

٩٨ متاح على <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/text-notice-continuation-national-emergency-respect-iran/>

٩٩ متاح على <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/presidential-memorandum-secretary-state-secretary-treasury-secretary-energy-4/>

١٠٠ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/iranian-national-pleads-guilty-conspiring-illegally-export-products-united-states-iran>

١٠١ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/two-iranian-men-indicted-deploy-ransomware-extort-hospitals-municipalities-and-public>

١٠٢ متاح على <https://www.fbi.gov/contact-us/field-offices/minneapolis/news/press-releases/3-million-reward-announced-for-information-leading-to-arrest-of-iranian-tied-to-illegal-procurement-of-us-technology>

٢٦	توجيه الاتهام بالتجسس لصالح إيران إلى ضابطة سابقة مختصة بمكافحة التجسس في الولايات المتحدة؛ وتوجيه الاتهام بشن حملات إلكترونية استهدفت الزملاء السابقين لهذه الضابطة إلى أربعة إيرانيين ^(١٠٣)
٢٧	إخطار باستمرار حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بإيران ^(١٠٤)
٢٨	الحكم على مواطن أسترالي بالسجن لتصديره منتجات إلكترونية إلى إيران ^(١٠٥)
٢٩	اعتراف بنك Standard Chartered Bank بإنجازه غير القانوني لمعاملات تنتهك العقوبات المفروضة على إيران وموافقة على دفع غرامة تفوق بليون دولار ^(١٠٦)
٣٠	موافقة بنك UniCredit Bank AG على الإقرار بذنب الإنجاز غير القانوني لمعاملات تنتهك العقوبات المفروضة على إيران ^(١٠٧)
٣١	إصدار مذكرة بشأن القرار المتخذ من طرف الرئيس عملاً بالمادتين ١٢٤٥ (د) (٤) (ب) و (ج) من قانون الإذن بمخصصات الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١٢ ^(١٠٨)
٣٢	فكّ ختم لائحتي اتهام لمواطن إيراني بانتهاك قوانين الولايات المتحدة للتصدير والعقوبات المفروضة على إيران ^(١٠٩)
٣٣	اعتراف امرأة من مقاطعة مورييس بالتآمر مع مواطن إيراني لتصدير مكونات طائرات إلى إيران على نحو غير قانوني ^(١١٠)
٣٤	تسليم مواطن إيراني مطلوب وفكّ ختم لائحتي اتهام موجهتين إلى رجلين آخرين لتصديرهما ألياف الكربون من الولايات المتحدة إلى إيران ^(١١١)

١٠٣ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/former-us-counterintelligence-agent-charged-espionage-behalf-iran-four-iranians-charged-cyber>

١٠٤ متاح على <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/text-notice-continuation-national-emergency-respect-iran-2/>

١٠٥ متاح على <https://www.justice.gov/usao-dc/pr/australian-national-sentenced-prison-term-exporting-electronics-iran>

١٠٦ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/standard-chartered-bank-admits-illegally-processing-transactions-violation-iranian-sanctions>

١٠٧ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/unicredit-bank-ag-agrees-plead-guilty-illegally-processing-transactions-violation-iranian>

١٠٨ متاح على <https://s3.amazonaws.com/public-inspection.federalregister.gov/2019-10472.pdf>

١٠٩ متاح على <https://www.bis.doc.gov/index.php/documents/about-bis/newsroom/press-releases/2404-two-indictments-unsealed-charging-iranian-citizen-with-violating-u-s-export-laws-and-sanctions-against-iran/file>

١١٠ متاح على <https://www.justice.gov/usao-nj/pr/morris-county-woman-admits-conspiring-iranian-national-illegally-export-aircraft>

١١١ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/department-justice-announces-extradition-iranian-national-and-unsealing-charges-against-two>

٢٠١٩ تموز/يوليه ١٩	إقرار مسؤولية تنفيذية في شركة تصدير إيرانية بذنوب انتهاك العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران ^(١١٢)	٣٥
٢٠١٩ تموز/يوليه ٢٣	نشر تحذير بشأن إيران موجه إلى قطاع الطيران المدني ^(١١٣)	٣٦
٢٠١٩ آب/أغسطس ٩	إقرار مواطن إيراني بذنوب التآمر لتسهيل تصدير تكنولوجيات إلى إيران على نحو غير مشروع ^(١١٤)	٣٧
٢٠١٩ آب/أغسطس ٢٩	إقرار رجل أعمال إيراني بذنوب التآمر لانتهاك العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة بتصدير ألياف الكربون من الولايات المتحدة إلى إيران ^(١١٥)	٣٨
٢٠١٩ أيلول/سبتمبر ٣	الحكم على رجل أعمال تركي بالسجن ٢٧ شهراً بتهمة التآمر لانتهاك العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة بتصدير معدات بحرية من الولايات المتحدة إلى إيران ^(١١٦)	٣٩
٢٠١٩ أيلول/سبتمبر ٤	إصدار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تحذيراً موجهاً إلى أوساط النقل البحري للنفط ^(١١٧)	٤٠
٢٠١٩ أيلول/سبتمبر ٤	عرض مكافأة مقابل معلومات عن الآليات المالية التي تستعملها قوات حرس الثورة الإسلامية الإيرانية وفروعها، بما في ذلك فيلق القدس التابع لها ^(١١٨)	٤١
٢٠١٩ أيلول/سبتمبر ٢٤	الحكم على مواطن إيراني بتهمة التآمر لتسهيل تصدير تكنولوجيات إلى إيران على نحو غير مشروع ^(١١٩)	٤٢
٢٠١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٥	توجيه الاتهام في محكمة مانهاتن الفدرالية إلى مصرف تركي بالمشاركة في خطة تعادل قيمتها بلايين الدولارات للتهرب من العقوبات المفروضة على إيران ^(١٢٠)	٤٣

١١٢ متاح على <https://www.justice.gov/usao-ndny/pr/iranian-export-company-executive-pleads-guilty-violating-us-sanctions-against-iran>

١١٣ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20190723.aspx>

١١٤ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/iranian-citizen-pleads-guilty-conspiring-facilitate-illegal-export-technology-iran>

١١٥ متاح على <https://www.justice.gov/usao-sdny/pr/iranian-businessman-pleads-guilty-conspiracy-violate-us-sanctions-exporting-carbon>

١١٦ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/turkish-businessman-sentenced-27-months-imprisonment-conspiracy-violate-us-sanctions>

١١٧ متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/iran_advisory_09032019.pdf

١١٨ متاح على <https://www.state.gov/rewards-for-justice-reward-offer-for-information-on-the-financial-mechanisms-of-irans-islamic-revolutionary-guard-corps-and-its-branches-including-the-irgc-qods-force/>

١١٩ متاح على <https://www.justice.gov/usao-mn/pr/iranian-citizen-sentenced-conspiring-facilitate-illegal-export-technology-iran-0>

١٢٠ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/turkish-bank-charged-manchester-federal-court-its-participation-multibillion-dollar-iranian>

٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	الحكم على رجل من مدينة كولومبوس بالسجن بتهمة تصدير بضائع إلى إيران على نحو غير قانوني ^(١٢١)	٤٤
٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	إعلان وزارة الخزانة ووزارة الخارجية عن آلية جديدة للأنشطة الإنسانية لزيادة شفافية دعم التجارة المسموح بها للشعب الإيراني ^(١٢٢)	٤٥
٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	إصدار مذكرة بشأن القرار المتخذ من طرف الرئيس عملاً بالمادتين ١٢٤٥ (د) (٤) (ب) و (ج) من قانون الإذن بمخصصات الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١٢ ^(١٢٣)	٤٦
٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تحديد مركز استهداف تمويل الإرهاب لشبكة من الشركات والمصارف والأفراد على أن لهم صلة سويةاً بإيران ^(١٢٤)	٤٧
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩	إقرار شخصين بذنب العمل لصالح إيران ^(١٢٥)	٤٨
١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩	إخطار باستمرار حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بإيران ^(١٢٦)	٤٩
١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩	الحكم على رجل أعمال إيراني بالسجن ٤٦ شهراً لانتهاكه العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة بتصديره ألياف الكربون من الولايات المتحدة إلى إيران ^(١٢٧)	٥٠
٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩	إصدار قائمتين جديدتين ومعدلتين من الأسئلة الشائعة بشأن إيران والإجابات عليها (القائمتان رقم ٨٠٤ ورقم ٣٠٣) ^(١٢٨)	٥١
١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	إصدار قائمتين جديدتين من الأسئلة الشائعة بشأن إيران والإجابات عليها (القائمتان رقم ٨١٠ ورقم ٨١١) ^(١٢٩)	٥٢

١٢١ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/columbus-man-sentenced-prison-illegally-exporting-goods-iran>

١٢٢ متاح على <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm804>

١٢٣ متاح على <https://www.whitehouse.gov/presidential-actions/memorandum-presidential-determination-pursuant-section-1245d4b-c-national-defense-authorization-act-fiscal-year-2012/>

١٢٤ متاح على <https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm813>

١٢٥ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/two-individuals-plead-guilty-working-behalf-iran>

١٢٦ متاح على <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/text-notice-continuation-national-emergency-respect-iran-3/>

١٢٧ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/iranian-businessman-sentenced-46-months-prison-violating-us-sanctions-exporting-carbon-fiber>

١٢٨ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20191127.aspx>

١٢٩ متاح على https://www.treasury.gov/resource-center/faqs/sanctions/Pages/faq_iran.aspx#810

١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	إصدار وزارة الخارجية تحذيراً بشأن تصدير المنتجات المعدنية إلى إيران ^(١٣٠)	٥٣
١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	اتهام مواطن إندونيسي و ٣ شركات إندونيسية بانتهاك قوانين الولايات المتحدة للتصدير والعقوبات المفروضة على إيران ^(١٣١)	٥٤
١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠	الحكم على مواطن يحمل جنسية كل من الولايات المتحدة وإيران ومواطن إيراني بالسجن ٣٠ شهراً و ٣٨ شهراً لصلتهما بإنجاز عمل لصالح إيران ^(١٣٢)	٥٥
٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠	الحكم على مسؤولة تنفيذية في شركة تصدير إيرانية بتهمة انتهاك العقوبات المفروضة على إيران ^(١٣٣)	٥٦
١١ شباط/فبراير ٢٠٢٠	اعتقال أربعة أشخاص من سكان تكساس وشخص واحد من سكان نيويورك بتهمة التآمر لبيع النفط الإيراني الخاضع للعقوبات إلى مصفاة في الصين لجني أرباح ضخمة ^(١٣٤)	٥٧
٣ آذار/مارس ٢٠٢٠	إقرار رجل من ولاية تينيسي بذنب تهريب بضائع من الولايات المتحدة إلى إيران ^(١٣٥)	٥٨
١٢ آذار/مارس ٢٠٢٠	إخطار باستمرار حالة الطوارئ الوطنية فيما يتعلق بإيران ^(١٣٦)	٥٨
١٦ آذار/مارس ٢٠٢٠	إدانة مواطن إيراني بتهمة التحايل على العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة بإرساله بشكل غير مشروع أكثر من ١١٥ مليون دولار عبر نظام الولايات المتحدة المالي ^(١٣٧)	٥٩
١٧ آذار/مارس ٢٠٢٠	تسليم مواطن إيراني مطلوب إلى المقاطعة الغربية في تكساس لتصديره غير القانوني لمواد عسكرية حساسة من الولايات المتحدة إلى إيران ^(١٣٨)	٦٠

١٣٠ متاح على <https://www.state.gov/state-department-advisory-on-the-export-of-metal-products-to-iran>

١٣١ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/two-individuals-sentenced-connection-work-behalf-iran>

١٣٢ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/indonesian-citizen-and-three-indonesian-companies-charged-violating-us-export-laws-and>

١٣٣ متاح على <https://www.justice.gov/usao-edny/pr/iranian-export-company-executive-sentenced-violating-us-sanctions-against-iran>

١٣٤ متاح على <https://www.justice.gov/usao-edny/pr/four-texans-one-new-yorker-arrested-conspiracy-sell-sanctioned-iranian-oil-refinery-china>

١٣٥ متاح على <https://www.justice.gov/usao-nh/pr/tennessee-man-pleads-guilty-smuggling-goods-united-states-iran>

١٣٦ متاح على <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/text-notice-continuation-national-emergency-respect-iran-4/>

١٣٧ متاح على <https://www.justice.gov/usao-sdny/pr/iranian-national-convicted-scheme-evade-us-economic-sanctions-illicitly-sending-more>

١٣٨ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/iranian-national-extradited-western-district-texas-illegally-exporting-military-sensitive>

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٠	توجيه اتهامات جنائية إلى البنك الصناعي الكوري (Industrial Bank of Korea) لانتهاكه قانون السرية المصرفية ^(١٣٩)	٦١
١ أيار/مايو ٢٠٢٠	توجيه اتهامات جنائية إلى مواطنين إيرانيين لانتهاكهما القوانين المتعلقة بغسل الأموال وبالعقوبات بشرائهما ناقلة نفط ^(١٤٠)	٦٢
١٤ أيار/مايو ٢٠٢٠	إصدار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية توجيهات للتصدي لممارسات الشحن غير القانوني والتهرب من العقوبات ^(١٤١)	٦٣
١٨ أيار/مايو ٢٠٢٠	تسليم المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة الخدمات المالية الإيرانية بتهم غسل الأموال، والاحتيال في النقل الإلكتروني للأموال والتآمر ^(١٤٢)	٦٤
٣ حزيران/يونيه ٢٠٢٠	وزارة العدل تسعى إلى مصادرة أكثر من ٢٠ مليون دولار من الأصول المتعلقة بالاستخدام غير القانوني للنظام المالي للولايات المتحدة بغرض التهرب من العقوبات المفروضة على إيران وانتهاكها ^(١٤٣)	٦٥
٢ تموز/يوليه ٢٠٢٠	مذكرة وشكوى تهدفان إلى الاستيلاء على كل النفط الإيراني الموجود على متن أربع ناقلات نفط متوجهة إلى فنزويلا على أساس ارتباطها بقوات حرس الثورة الإسلامية ^(١٤٤)	٦٦
١٦ تموز/يوليه ٢٠٢٠	الحكم على رجل من ولاية ماساتشوستس بالسجن لمدة ٤٦ شهرا بتهمة تهريب بضائع من الولايات المتحدة إلى إيران ^(١٤٥) ^(١٤٦)	٦٧

١٣٩ متاح على <https://www.justice.gov/usao-sdny/pr/manhattan-us-attorney-announces-criminal-charges-against-industrial-bank-korea>

١٤٠ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/criminal-charges-filed-against-two-iranian-nationals-violating-money-laundering-sanctions>

١٤١ متاح على <https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20200514.aspx>

١٤٢ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/founder-and-ceo-iranian-financial-services-firm-extradited-money-laundering-wire-fraud-and>

١٤٣ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/justice-department-seeks-forfeiture-more-20-million-assets-relating-unlawful-use-us-financial>

١٤٤ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/warrant-and-complaint-seek-seizure-all-iranian-gasoil-aboard-four-tankers-headed-venezuela>

١٤٥ متاح على <https://www.justice.gov/usao-nh/pr/massachusetts-man-sentenced-46-months-smuggling-goods-united-states-iran>

١٤٦ متاح على <https://www.justice.gov/opa/pr/largest-us-seizure-iranian-fuel-four-tankers>